

اقتصاد

١٥,٧ مليار ليرة
صادرات سورية في
ثلاثة أشهر

الوطن- خاص

كشف مدير عام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات المهدي الدالي لـ«الوطن» أن قيمة الصادرات السورية خلال الربع الأول من العام الجاري زادت على ٦٥,٧٧ مليار ليرة سورية، لبطانة تجاوزت وزنها الإجمالي ٢٠١,٥٧ مليون كيلو غرام. وإن قيمة الصادرات بحسب العملات الأجنبية بلغت نحو ١١٦,٣ مليون دولار أميركي و٢٤,٥٤ مليون درهم إماراتي و٣,٦٧ ملايين يورو. وبموجب البيانات التي اطّلت عليها «الوطن» فإن صادرات الربع الأول من العام الماضي بلغت نحو ٥٢,٦٣ مليار ليرة سورية، لسلع تجاوزت وزنها ٢٣٦,٨ كيلو غراماً. أما القيمة بالعملات الأجنبية فقد بلغت نحو ١٢٦,١٥ مليون دولار، و٢٢,٤ مليون درهم إماراتي و١,٨٤ ملايين يورو و٤٦,٢٢ مليون روبل روسي. ما يعني أن الصادرات خلال الربع الأول من العام الجاري انخفضت عن الفترة ذاتها من العام الماضي، بالقيمة بالقطع الأجنبي وبالوزن، على حين زادت القيمة بالليرات السورية، وهذا سببه الرئيسي تغير سعر الصرف.

صالح حميدي

كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي عن ورود اعتراضات كثيرة إلى الوزارة حول مشروع النظام الداخلي لاتحاد غرف التجارة ويشكل غير مسبوق، مبيّناً أن الاعتراضات طالت ٧٠ بالمئة من فترات النظام الداخلي وخاصة حول الفقرة المتعلقة باعتبار كل من يحصل على سجل تجاري من وزارة التجارة الداخلية ومن البلديات والمحافظات منتسباً حكماً وبشكل تلقائي إلى غرف التجارة كل في محافظته الأمر الذي استدعى إعادة دراسة هذه الاعتراضات. جاء ذلك خلال انعقاد الهيئة العامة لاتحاد غرف التجارة السورية يوم أمس، لافتاً إلى أن تلك المادة أثارت الكثير من اللغط من خلال الاعتراضات المقدمة من التجار إلا أن انتساب هؤلاء بات أمراً قطعياً لا رجوع عنه. مشيراً إلى مركز المعلومات التجاري المعد من قبل وزارة التجارة الداخلية وسيكون حاضراً أعمال حقيقية للتجار عبر إدخال كافة البيانات الخاصة بالتجار تحت إشراف وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى هذا المركز. وتدخل القلاع قائلاً: «اعتراضنا في العام ٢٠١٠ على عبارة وردت في النظام الداخلي واستبدلناها، وبحق للوزارة الإشراف وليس الوصاية على الغرف لأننا راشدون ولسنا أطفال». وتوقع الغربي تحقيق إيرادات ضخمة من خلال هذا المركز تصب في مصلحة اتحاد غرفة التجارة، ويمكن أن تدفع الاتحاد إعفاء التجار من رسوم الانتساب ورسوم الاشتراك أسوة بما هو معمول به في غرفة تجارة باريس، مبيّناً أن أتمتة هذا المركز في مراحله الأخيرة، قائلاً: «إن قيمة مواقع الغرف الإلكترونية تقدر بمليارات الدولارات وهي اللبنة الأساسية لمركز المعلومات التجارية وهي ثروة حقيقية وتحقق ريعاً وإيرادات كبيرة تعود بالنفع على التجار على اختلاف مستوياتهم». وأضاف: «لن نعرفوا أين تنفقوا هذه الأموال والإيرادات المتحققة من خلال هذا المركز»، داعياً إلى العمل بالشأن الاقتصادي ككتلة واحدة لا كقطاع عام وخاص ومشترك، مضيفاً: «تخيلت كوزير عن العديد من الصلاحيات لمصلحة اتحاد غرف التجارة وإن النظام الداخلي واجب تغييره بعد مرور ستين عاماً عليه وقد أقر من رئاسة مجلس الوزراء». وأشار إلى أن هناك الكثير من الأعمال سوف يلمسها الناس على أرض الواقع وتفتح آفاقاً واسعة للتجار للإفلاخ

الحكومة من بيت التجار

وزير التمويين: تجار اعتراضوا على ٧٠٪ من النظام الداخلي للاتحاد

القلاع يرد: يحق للوزارة الإشراف وليس الوصاية على الغرف لأننا راشدون وليسنا أطفالاً



الداخلي، وأن الاعتراضات على النظام الداخلي هي من مجالس غرفة تجارة منتخبة بعد تقاطع الآراء والبحث عن مصالحها في هذه الاعتراضات. وأشار الأشقر إلى غياب الدعم لاتحاد غرف التجارة لكونه لم يصدر بقانون، والاتحاد المظلة التي تحقق الإسجام بين كل غرف التجارة في سورية وتخدم مصالحهم مبيّناً أن هناك ٦٠ بالمئة من التجار لديهم سجل تجاري وليسوا مسجلين في الغرف. بدوره بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل أن التجار استطاعوا رغم الأزمة الاستقرار والصمود ودخول الأسواق الأخرى وتأمين احتياجات البلد والمواطن حتى يستطيع الصمود والإنتاج، مشيراً إلى أن ما تقدم به التجار من مقترحات هي قضايا مهمة تستحق الدراسة مع مجلس الاتحاد إضافة إلى وجود بعض الهواجس التي يتم العمل على توضيحها ودراستها بالتعاون مع الاتحاد. وتحدث خليل عن السياسة التجارية والعمل بالتنسيق مع غرف التجارة وطرح العديد من القضايا ولاسيما ضرورة تحديد النشاط الاقتصادي والتجاري حيث ظهر مؤخراً ما يسمى المستوردون الوهميون، عندما كان الموضوع بحاجة لدراسة أدق من وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية واتحاد غرف التجارة حتى لا يكون هناك لبس في القضايا لأن هناك وفي بعض الأحيان عدة مواد مستوردة لتاجر واحد والموضوع قيد الضبط ومن المفروض مناقشته يوم الإثنين القادم لحل هذه الإشكالية. وتطرق خليل إلى آلية الاستيراد التي تم وضعها مؤخراً

بالمعنى التجارية والإنتاجية والبرك الاقتصادية، وهناك مشروع قانون معروض على اللجنة الاقتصادية مفاده أن كل مستثمر عربي عليه أن يعتمد كلياً سورياً ليتمكن من الاستثمار في سورية على مبدأ المعاملة بالمثل وهو يتبع الآن في لبنان وبي وبات على أي سوري الحصول على فيزا للدخول إلى أي بلد عربي عدا السودان. وعلى صعيد الأسعار بين الغربي أن الوزارة تعمل بالتنسيق مع اتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة على اعتماد آلية محددة للوصول إلى السعر المناسب عبر حزمة من الإجراءات بعد أن بات الوضع المعيشي للمواطن مقلقاً جداً والأسعار مرتفعة بشكل كبير وهي كانت موضع نقاشات واتهامات كثيرة تم تداولها في أروقة الحكومة مراراً قبل الاتفاق على إجراءات مبسطة موحدة لأداء العمل والأسواق للوصول إلى أسعار معتدلة، ضارباً تجربة حلب وغرفة صناعة حلب باعتقاد معارض على مدار ٣٦٠ يوماً في السنة للألبسة بخافة أنواعها من المنتج إلى المستهلك من دون حلقات وسيطة عبر الشراء من المعامل مباشرة وأن تكون الوزارة ومؤسساتها وكبلاً لبيع الجملة ونصف الجملة والفرق بالتوازي مع إقامة هذه المعارض. وقال: «لا دفع للعمل الاقتصادي في هذه البلاد ولا في مسيرة العمل الاقتصادي بعد سبع سنوات على الحرب المدمرة إلا بالتوافق مع كافة الغرف في سورية». من جانبه دعا عضو مجلس الإدارة في الاتحاد برهان الدين الأشقر إلى التمييز بين القانون رقم ١٣١ الناظم لغرف التجارة من جهة والنظام الداخلي لها وهناك بعض الغرف التي لا ينسجم فيها القانون مع بعض بنود النظام

وزير الاقتصاد:

مراجعة لقائمة

المواد المسموح

باستيرادها

واحتمال

توسيعها ممكن

مشروع

قانون على

طاولة اللجنة

الاقتصادية:

كفيل سوري

لكل مستثمر

عربي وفقاً لمبدأ

المعاملة بالمثل

وأنها مهمة لشفافيتها ووضوحها، ذاكراً إحدى التعليقات الإيجابية على الآلية من بعض التجار مفادها أن هناك الكثير من المواد التي تم السماح باستيراد ولو تم ذكر المواد التي منع استيرادها كان أفضل لأنها أقل. وبين أنه يتم تأمين كافة مستلزمات الإنتاج حالياً وأن هناك مراجعة أخرى للمواد خلال النصف الأول من العام الحالي ومن الممكن إضافة مواد أخرى، منوهاً بأن هناك اليوم وضوحاً بنوعية المواد المسموح استيرادها وخلال ٢٤ ساعة يتم صدور إجازة الاستيراد وبين أن الآلية الجديدة نصت على فتح السوق بطلب نفسه بنفسه ولا سيما أن التاجر السوري قادر على التكيف مع الواقع والاقتصاد السوري، مشيراً إلى أهمية التشاركية مع القطاع الخاص الأمر الذي سوف ينعكس على جانب إعادة الإعمار، إذ إن قانون التشاركية هو نقطة تحول واضحة. وأشار خليل إلى أن الوزارة منحت نحو ٢٢ ألف موافقة وإجازة استيراد خلال العام ٢٠١٦ واصفاً هذا الكم بالمهم في ظل تعاف اقتصادي وقدرته على الاستيراد والتصدير وهناك نحو ٦ آلاف موافقة وإجازة استيراد منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه على الرغم من إيقاف منح إجازات الاستيراد لفترة معينة. ودعت رئيسة لجنة سيدات الأعمال بغرفة تجارة دمشق صونيا خاتجي إلى تسريع قرار السماح باستيراد الكماليات لمتابعة حيث تدخل القلاع وكشف أن هذا الموضوع بات على طاولة اللجنة الاقتصادية. وتحدث وزير المالية مأمون حمدان عن الدعم المقدم لحلب، مبيّناً أن الحكومة آتت ألا تعد موازنة اقتصادية لرفع حجم الإنفاق، وتمكين التجار والصناعيين من تصريف إنتاجهم حيث لا بيع من دون شراء وتمكين الناس من الشراء. مشيراً إلى تشريع للإعفاء من الغرامات والفوائد على الضرائب والرسوم في طريقه للصدور. ودار جدول بين وزير المالية ونائب رئيس غرفة تجارة دمشق عمار البردان حول نسبة الـ ١٥ بالمئة المفروضة على القطاع الخاص عبر اقتطاع نسبة ١٥ بالمئة منها لمصلحة مؤسسات التدخل الإيجابي. وكشف وزير المالية في معرض رده على بعض التساؤلات أن مجموع القروض المتفرقة بلغ نحو ٢٨٠ مليار ليرة سورية وتم مؤخراً وبعد اتخاذ جملة من الإجراءات الاحترازية تحصيل أكثر من ١٧ مليار ليرة سورية.

تنويه

نود تذكير زبائننا الكرام بتعرفة خدمات الاتصالات الخلوية في سورية كما أقرتها سابقاً
وزارة الاتصالات والتقانة والهيئة الناظمة للاتصالات:

التعرفة للخطوط لاحقة الدفع	التعرفة للخطوط لاحقة الدفع	التعرفة للخطوط لاحقة الدفع
تصفح الإنترنت سيرف	11 ل.س لكل 1 ميغابايت	
تصفح الإنترنت GPRS	0.90 ل.س لكل 30 كيلوبايت	
الرسائل القصيرة المحلية SMS للبطاقات والخطوط من الجيل الثاني	4 ل.س للرسالة الواحدة	6 ل.س للرسالة الواحدة
الرسائل القصيرة المحلية SMS للخطوط وبطاقات سيرف	6 ل.س للرسالة الواحدة	
رسائل الميديا المحلية MMS للخطوط والبطاقات من الجيل الثاني	10 ل.س للرسالة الواحدة	
خدمة الكاشف الدائم	100 ل.س شهرياً	
خدمة سنة صلاحية	100 ل.س سنوياً	
خدمة ستوب	50 ل.س شهرياً	

ويمكنكم دائماً الاطلاع على كافة أسعار الخدمات والبطاقات

عبر تطبيق أقرب إليك الذي يمكنكم تحميله بطلب:

(#580* مجاناً)

أو زيارة موقع سيرنيل الإلكتروني:

<http://www.syriatel.sy/ar/prices>

مستمرون دوماً بالعمل لإرضائكم ولنقدم أعلى مستوى من الخدمة

